

الأسعار تلتهب مع هبوب سعر الدولار في أسواق حماة الباعة: التجار الكبار لا يرحمون المواطن وحركة البيع خفيفة

حماة - محمد أحمد خبازي

أكد العديد من المواطنين الذين التقنهم «الوطن» في أسواق مدينة حماة، أن معظم المواد الغذائية الأساسية والمنظفات، ارتفعت أسعارها مؤخراً مع بلوغ سعر صرف الدولار عتبة الـ ٧٠٠ ليرة في السوق السوداء، ما زاد في معاناتهم اليومية وعجزهم عن تأمين لقمة أسرههم. وأوضحوا أن لتر الزيت ارتفع ٤٠ ليرة، وكيس المنظفات وزن ٤ كيلو ارتفع ٥٠٠ ليرة، وكيلو السكر ٥٠ ليرة. وبين عدد من الباعة في سوق ٨ آذار أهم سوق شعبي بحماة أن حركة البيع والشراء خفيفة، فال مواطنون يقتصرون بشرائهم على المواد الأساسية فقط أي يشترون بالحدود الدنيا من حاجتهم اليومية، فهم يريدون أن يأكلوا ويشربوا فقط، وعن ارتفاع أسعار المواد أوضحوا أن ثمة تفاوتاً بين مادة وأخرى، ومن التجار من يمتنع عن البيع، ومنهم من رفع أسعار موارده فوراً مع ارتفاع سعر صرف الدولار.

وأكدوا أن التجار الكبار لا يرحمون المواطنين، فهم يضربون أسعار مواردهم ويقسمونها على وقع الدولار، وقالوا: هذه المواد الأساسية يجب أن تحميها الحكومة من أيدي المحتكرين والتجار الكبار الذين يتحكمون بها وفقاً لرغباتهم ومصالحهم وطمعهم، فكل مهمهم جمع المال بأي طريقة كانت.

رئيس دائرة حماية المستهلك بحماة نعمان الحاج بين له «الوطن» أنه طرأ ارتفاع بسيط على الأسعار، وأن الرقابة شديدة على الأسواق لمراقبة الأسعار وتداول الفواتير وقمع أي مخالفة وتنظيم الضبوط بحق المخالفين. وأوضح أنه تم تنظيم ٥٠ ضبطاً منذ بداية الشهر الجاري، بحق التجار والباعة الذين تقاضوا أسعاراً زائدة للمواد الغذائية كالسكر والرز والسمون والزيت النباتية.



مواطنون عادوا إلى مناطقهم ففوجئوا بترتب رسوم عليهم.. وزير الكهرباء: نبحث عن الحلول خربوطي لـ «الوطن»: سبب التقنين ارتفاع الحملات الكهربائية إلى ٥٠ بالمئة لتزايد الطلب على الكهرباء

محمد منار حميجو

تفاجأ الكثير من المواطنين العائدين إلى مناطقهم بعدما استعادت الدولة السيطرة عليها وأعدت الأمان لها بترتب رسوم فواتير كهربائية بحجم تجاوزت في بعضها حتى ثمانية آلاف ليرة، علماً أن الفاتورة لم تتضمن أي استهلاك للكهرباء وإنما هي عبارة عن رسوم متعلقة بالاشتراك. ووردت إلى «الوطن» العديد من الشكاوى في هذا الخصوص فأكد أصحابها أنهم ومنذ غادروا مناطقهم في عام ٢٠١٣ لا يوجد فيها كهرباء وبعدم صدور الفواتير بحقهم رجعوا مديريات الكهرباء فأكدوا لهم أنه «بديل عن سحب الساعة الذي إن تم بحجة عدم دفع الفواتير لمدة طويلة فإنه سترتب عليهم تقديم طلب جديد بقيمة ٢٠ ألف وذلك بقيت رسوم الاشتراك رمزية مقابل تغل الكهرباء تركيب ساعات جديدة بدلاً من التالفة بدون أي تكاليف إضافية».

وشدد الشاكون على ضرورة أن يكون هناك إجراءات من وزارة الكهرباء لحل هذه المشكلة على غرار وزارة الاتصالات التي أعتت مشتركيها من الرسوم.

ورداً على هذه الشكاوى أكد وزير الكهرباء محمد زهير خربوطي أن الوزارة تبحث عن كل الحلول لهذا الموضوع، مؤكداً في اتصال مع «الوطن» حرص الوزارة على تبسيط الإجراءات وتسهيل أمور المواطنين.

أما ما يتعلق بموضوع التقنين أكد خربوطي أن سببه ارتفاع الأحمال الكهربائية إلى ٥٠ بالمئة نتيجة تزايد الطلب على الطاقة الكهربائية، معرباً عن شكره للمواطنين على تعاونهم مع الوزارة لتجاوز فصل الشتاء بأقل الخسائر وأنه تم إطلاق حملة الترشيد بعنوان «رشدنا

إلقاء القبض على قتلة المحامي لجان حل الخلافات بين القضاة والمحامين

الوطن

كشف نقيب المحامين الفارس فارس أنه تم الاتفاق مع وزير العدل على تشكيل لجان في كل محافظة مؤلفة من قاضين ومحامين لحل الخلافات التي من الممكن أن تحدث خلال سير عملية التقاضي بين القضاة والمحامين والمشاكل التي من الممكن أن يواجهها المحامي في القضاء.

وفي تصريح لـ «الوطن»، أوضح فارس أن وزير العدل بانتظار اقتراح النقابة للأسماء وأنه خلال أيام من الممكن أن يصدر قرار بتسمية اللجان، لافتاً إلى أنه تم الاتفاق مع الوزير على تسريع مشروع قانون مهنة تنظيم المحاماة.

وأكد فارس أن الوزير أرسل المسودة النهائية إلى النقابة لوضع الملاحظات الأخيرة عليها قبل رفعها إلى مجلس الوزراء، موضحاً أنه تم الاتفاق على أن تكون دورات منصب النقيب مفتوحة وليست محددة بدورتين، أما فيما يتعلق بموضوع الحصانة فإن الموضوع من المحتمل أن يترك مجلس الشعب بحكم أن هناك رأيين في الموضوع.

وكشف فارس أنه تم الاتفاق على تعديل المادة ١٠٥ من قانون أصول المحاكمات التي تلزم على كل متقاض أن يوكل محامياً وذلك بتعديل القيم المالية أي إلزام المتقاضى بتوكيل المحامي في العداوى التي تصل إلى مليون ليرة وما فوق.

وفيما يتعلق بموضوع قتل أحد المحامين أوضح فارس أنه تم استرجاعه من شخصين إلى جديدة عرطون بحجة أن هناك عوى سوف يتوكل بها ثم تم احتطافه طلباً للدفعية إلا أنها قرأ قتلته، مؤكداً أن النقابة نصبت نفسها مديعاً شخصياً لمصلحة المحامي المقتول، لافتاً إلى أنه تم إلقاء القبض على القاتلين.



وفد من شركة إيرانية حالياً في دمشق للتفاوض على تأهيل محطة حلب الحرارية

في وقت لم يكن فيه تقنين حتى لا يقلل أن الوزارة أطلقت الحملة لأنها مضطرة وبالتالي تم إطلاقها في وقت مريح. وفيما يتعلق بمناقشة سرقة الكهرباء أكد خربوطي أن هناك استقراراً للحد من الاستمرار غير المشروع، متوقفاً أن تزداد السرقات في هذه الفترة. وكشف خربوطي أن الفكرة الإيرانية التي من المتوقع أن تعمل على تأهيل محطة حلب الحرارية موجودة حالياً في دمشق يتم التفاوض معها والأمور في مراحلها الأخيرة لكن لم يتم توقيع العقد حتى الآن.

على الكهرباء، مؤكداً أنه حتى لا تكون هناك عشوائية في انقطاع الكهرباء تم تطبيق برنامج تقنين وهو أربع ساعات تغذية وساعات تقنين. وأشار خربوطي إلى أن الوزارة بدأت أعمال الصيانة من الشهر التاسع لكن لم يتم الإعلان عن ذلك باعتبار أنه لم يكن هناك انقطاعات، مؤكداً حتى الآن أنه لم يتم الانتهاء من أعمال الصيانة وهناك مجموعات توليد لم تنته. وأعرب خربوطي عن ثقافته أن واقع الكهرباء نحو الأحسن، مشيراً إلى أنه تم إطلاق حملة «رشدنا بتدوم»

بتدوم» وأكد خربوطي أن الوضع الكهربائي مقبول جداً للمواطنين في فصل الربيع وبالتالي مرت فصول الربيع والخريف والصفى بسلاسة، مشيراً إلى أنه نتيجة انخفاض الحرارة ارتفعت الأحمال من ٣٢٠٠ إلى ٤٦٠٠ ميغا وبالتالي ارتفعت بحدود ١٥٠٠ ميغا. وأوضح خربوطي أن هذه الأمور أدى إلى عدم التوازن بين التوليد والاستهلاك، موضحاً أن أحمال الصيف غير الشتاء لأن في الثانية ترتفع الأحمال نتيجة تزايد الطلب

إندثار ١٨٥٠ صاحب عمل وحجز على المتخلفين عن السداد من القطاع الخاص يونس لـ «الوطن»: ٢٠ مليار ليرة ديون الفرع على الحكومة

اللاذقية - عبير سمير محمود

قروضاً للمتقاعدين بسقف ٣٠٠ ألف للمقترض، وذلك بشروط ميسرة وسريعة بحيث يحصل المقترض على قرضه خلال أيام معدودة، مبيناً أنه تم منح ٥٧٨ قرضاً بقيمة إجمالية ١٦٤ مليون ليرة سورية خلال النصف الأول من العام الحالي.

وأشار مدير فرع التأمينات الاجتماعية إلى صرف الفروع المعاشات الشهرية للمتقاعدين من المحجرين من محافظة ادلب من يقبضون في محافظة اللاذقية، وذلك بناء على قاعدة بيانات من محافظة ادلب المتوسطة في محافظة حماة، مضيفاً أنه يتم صرف ١.٤ مليار ليرة سورية شهرياً لأكثر من ٥١ ألف صاحب معاش، منهم ٦٠٠ صاحب معاش من مهجري ادلب، بالإضافة لسرف ٦١ مليون ليرة لـ ٤٧٤ عاملاً مستقبلاً، كقيمة تعويض لدفعة واحدة. وعن مصابي العمل، ذكر يونس أن عدد العمال المتقنين بإصابات العمل بلغ ٦٣٣٢ عاملاً منذ بداية العام الحالي وحتى نهاية شهر حزيران الماضي، مؤكداً معالجة ٤٠٢ إصابة بين مرض مهني وإصابة عمل خلال المدة نفسها.

وفي السياق، لفت يونس إلى تقدم المؤسسة يعمل الأرشفة الإلكترونية عبر أرشفة أكثر من ٤٥ ألف ملف خلال النصف الأول من عام ٢٠١٩، ليصبح العدد الإجمالي نحو ١٠٧ ملفات تأمينية مؤرشفة إلكترونياً لدى فرع اللاذقية، مبيناً أهميتها من خلال الحفاظ على الملفات والوثائق الخاصة بالعمال من الضياع والتلف بالإضافة لحمايتها من الضوارة الطارئة كالحريق وغيرها، موضحاً بأن الفرع بدأته كافة يعمل عبر نظام الأتمتة والحوسبة في تعاملاته سواء مع المراجعين أم ما بين الأقسام الداخلية، وذلك لتوفير الجهد والوقت من جهة، وتوفير استهلاك الورقيات من جهة ثانية.

كشف مدير فرع التأمينات الاجتماعية في اللاذقية محمد يونس لـ «الوطن»، عن أن عدد العاملين المؤمن عليهم في الفرع لغاية النصف الأول من العام الجاري بلغ ١١٧٨١٥ عاملاً في القطاع العام، و٢١٨٧٣ عاملاً في القطاع الخاص. وأضاف يونس أنه وخلال الأشهر الستة من عام ٢٠١٩، تم تحصيل نحو ٨.٠٢٤ مليارات ليرة، منها أكثر من ٧.٣١٩ مليارات ليرة من القطاع العام، وأكثر من ٧٠٥ مليارات ليرة من القطاع الخاص، لافتاً إلى توجيه إنذارات لأكثر من ١٨٥٠ صاحب عمل، وإجراء ٢٥٦ عملية حجز إداري على المتخلفين عن السداد من القطاع الخاص، مقابل رفع ٧٨ قرار حجز عن أصحاب عمل بعد سداد المبالغ المترتبة عليهم. وحول طريقة التعامل مع القطاع الخاص في مسألة تحصيل الديون، بين يونس أنه يتم الحجز الإداري على المتخلفين عن السداد ما أعطى نتائج إيجابية للمؤسسة في زيادة نسب التسديد لأصحاب العمل من القطاع الخاص، إضافة للاستفادة من رسوم العفو الخاص بالإعفاء من الفوائد والغرامات ما ساهم بزيادة التسديدات، منوهاً بانتهاء مهلة التسديد للقطاع الخاص في الرابع من الشهر الأول للعام المقبل.

وعن مديونية القطاع العام، أشار يونس إلى تبليغ الجهات الرسمية والجهات الوصائية في المحافظة على مديونية كل جهة لتسديد الديون، مبيناً أن مديونية القطاع العام تبلغ ٢٠.٧٠٥ مليار ليرة سورية حتى نهاية عام ٢٠١٨. لفت يونس إلى منح الفرع

٩ آلاف إصابة «ورمية» جديدة لـ «البيروني» خلال ١٠ أشهر النقري لـ «الوطن»: ٦ مليارات ليرة سنوياً للمشفى للأدوية.. والعلاجات مجاناً بكلفة تفوق المليار ليرة.. مشروع للتوسعة وإضافة المعالجة الشعاعية

فادي بك الشريف



كشف مدير عام مشفى البيروني الجامعي بدمشق إيهاب النقري لـ «الوطن» أن المشفى استقبل ٩ آلاف حالة مصابة بمرض «السرطان»، منذ بداية العام حتى نهاية الشهر العاشر من العام الجاري، مقارنة مع ١٢ ألف حالة ورمية خلال العام الماضي، مضيفاً أن الحالات تتنوع بين مبكرة يمكن علاجها إضافة إلى حالات متأخرة وذلك حسب نوع الحالة المصاب فيها المواطن.

وبين النقري أن عدد المراجعين يصل إلى ٧٠٠ مواطن يومياً وذلك بشكل وسطي، ويصل الرقم في وقت الذروة إلى ١٠٠٠ مراجع إلى المشفى يوم الأحد من كل أسبوع، علماً أن عدد

من المرضى في حالة مستقرة، ومن المواطنين من يتلقى العلاج بشكل دوري سواء كان جراحياً أو شعاعياً أو كيميائياً، كما يوجد عدد من المواطنين ممن يستكمل دراسة حالته المرضية على صعيد المخبر والتشريح المرضي والتشخيص الشعاعي، علماً أن عدد المراجعين يتجاوز الـ ١٤٠٠٠ خلال الشهر سواء في البيروني بحرسنا أو مركز المزة.

وأكد مدير عام المشفى أن هناك اهتماماً حكومياً كبيراً لواقع المشفى من الناحية الخدمية وتأمين الأدوية ومختلف المستلزمات لتأمين العلاجات اليومية للمواطنين، كما شفاً العمل على مشروع للتوسعة ضمن البيروني بعد توقفه منذ العام ٢٠١٢ نتيجة ظروف الأزمة والتعديلات الإرهابية، ذاكراً أن تكلفة المشروع الإجمالية تفوق مليار ليرة سورية، وتم إنجاز ٦٠ بالمئة من المشروع، ليصار إلى استكمال الأعمال

وزارة الصحة، علماً أن المشفى يخاطب التعليم العالي التي بدورها تخاطب الصحة. وفيما يخص المبالغ التي تصرف، بين مدير مشفى البيروني أنه تصرف مبالغ قدرها ٦ مليارات سنوياً لبند الأدوية فقط، تاهيك عن التجهيزات الجراحية وغيرها من المستلزمات، علماً أن العلاجات جميعها مجانية ضمن المشفى.

وقال النقري: إن تهديم مشفى الكندي في حلب أثر بشكل كبير في المشفى، علماً أنه كان يغطي المنطقة الشمالية والشرقية، الأمر الذي شكل ضغط على البيروني، مبيناً أنه من الممكن أن يتم تأمين مسرعين خطيين خلال العام القادم، الأمر الذي يخفف الضغط حتى نهاية العام القادم وتحقيق انفراج على صعيد الدور، وخاصة أن عدداً من الأجهزة ضمن البيروني قديم.

الإكسائية والميكانيكية والكهربائية. وأشار النقري إلى أنه من المقرر أن يتسلم المشفى المشروع في أقل من عام، وبالتزامن معها يتم تأمين مختلف التجهيزات والمستلزمات اللازمة لاستكمال الأعمال وتوفير التجهيزات. وأضاف النقري: إن المشروع يتضمن معالجة شعاعية ضمن حرم مشفى البيروني بحرسنا، علماً أن هذا الأمر متوافق لدى مركز البيروني في منطقة المزة، ليصار إلى إضافة ذلك ضمن حرسنا الأمر الذي يسهل من خدمة المرضى، ويخفف الضغط عن واقع المشفى خلال الفترة القادمة، مؤكداً أن قسم المعالجة الشعاعية في المزة يستقبل بين ٤٠٠ إلى ٥٠٠ مريض يومياً.

مضيفاً: يتوافر ٧٥ بالمئة من الأدوية الورمية حالياً وذلك عن طريق «فارمكس»، إضافة إلى تأمين بقية الأدوية غير الورمية عن طريق